

**مرسوم بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٧
بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور**

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٢٧ من
شوال سنة ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ ،
وعلى الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور
والقوانين العدلية له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن
المرور والقوانين العدلية له ،

وببناء على عرض وزير العدل والشئون القانونية ووزير
الداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة اولى

يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠
المشار اليه النص التالي :

«يجوز للمدعي العام أن يطلب من المحكمة اصدار
أمر جزائي بالعقوبة على المتهم مع تقديم جميع المحاضر
والاوراق المؤيدة للاتهام ، وتفصل المحكمة في هذا الطلب
بطريقة موجزة دون حاجة الى تحقيق بالجلسة ، اكتفاء بالاطلاع
على الاوراق ومحاضر التحريات ولكن لا يجوز لها أن
تقضى بعقوبة أصلية غير عقوبة الغرامة التي لا تزيد على
خمسين ديناراً **المحامي مسفر عايط**

مادة ثانية

على وزير العدل والشئون القانونية ، ووزير الداخلية
— كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الداخلية
نوااف الأحمد الجابر

وزير العدل والشئون القانونية بالنيابة
جابر مبارك الحمد

صدر بقصر السيف في : ١٤ ذو الحجة ١٤٠٧هـ
الموافق : ٨ - أغسطس ١٩٨٧ م